# Voice of Bahrain

*BM Box 6135, London WC1N 3XX*
**Email**: info@vob.org,
**Web Site:** www.vob.org
العدد 311 ديسمبر 2008 ذي الحجة 1429

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين


## ديسمبر، مناسبة لتصحيح المسيرة النضالية

بعد ان تم تأميم النشاط السياسي بشكل محكم، اصبح من العبث محاولة التأثير على النظام من خلال الآليات التي تسمح بها انظمته الدستورية والقانونية، اذ ان منظريه ومستشاريه وضعوا خططهم السياسية والامنية آخذين بعين الاعتبار حتمية وجود معارضة كلامية لبعض سياسات النظام ومشاريعه. انها معارضة مسموح بها لانها لا تمس النظام في جوهره، بل تتشاغل بالجوانب الشكلية غير ذات الصلة بجوهر النظام. ولذلك فمن غير المجدي الاستمرار في نمط المعارضة الحالي لانه يؤدي الى ما يل: اولا ان النظام يستفيد من المعارضة الكلامية، فبدلا من مقاومتها ومنعها، يسعى لاستغلالها لتلميع صورته امام العالم وانه يسمح للآراء الاخرى بالتعبير عن نفسها، وهذا دليل تقدمه وتطوره. ثانيا: انها تؤدي تدريجيا الى بث روح اليأس في النفوس لان كثرة الكلام بدون مردود يفقد معناه وأثره. ثالثا: ان الانظمة التي لا تؤسس على دساتير تقنن التداول على السلطة من خلال صناديق الاقتراع، لا تسقط بالكلام وحده، بل يتطلب تغييرها جملة من الاجراءات العملية والانشطة المدنية كالمسيرات والاضرابات والقطيعة مع النظام. رابعا: ان المعارضة التي تقتصر على الانتقاد المتواصل بدون ان تتوفر على مشروع عملي للتعبير عن تلك المعارضة لا تملك من وسائل الضغط ما يجبر النظام السياسي على تغيير سياساته. خامسا: ان المعارضة ربما يكون مصطلحا مناسبا للانظمة الديمقراطية التي تتيح لمعارضيها التعبير عن آرائهم ومواقفهم في ما يتعلق بالسياسات الحكومية، وطرح البدائل عبر قنوات مشروعة تمتلك قوة التأثير والتنفيذ. اما اذا كانت تلك الوسائل غير متاحة، وكانت المشكلة مرتبطة بالنظام السياسي نفسه، فيستحيل ان يحمل ذلك النظام بذور تغييره من داخله. سادسا: يفترض ان من يتصدى للعملية التغييرية ان يكون مقتنعا بضرورة المواجهة مع الظلم والانحراف بدون الخشية من سخط النظام ورموزه، لان التغيير ليس أمرا هينا، وليس مجالا للتسلية والترفيه، بل هو غاية نبيلة تتطلب المواقف الباسلة والاساليب الفاعلة والسياسات الجادة.

على مر السنوات الماضية، تجسدت خلال شهر ديسمبر أساليب فاعلة في المسيرة السياسية لشعب البحرين الهادف للتغيير الحقيقي في النظام السياسي القائم. نقول ان المطلب الرئيس لهذا الشعب يختلف عن مطالب المعارضات في الدول الديمقراطية ا لحقيقية. فعلى مدى تاريخه النضالي الطويل، ظل شعب البحرين يسعى لاحداث تغيير في النظام السياسي المفروض عليه بالقوة من جهة والدعم الخارجي من جهة اخرى. فان اللغط السياسي الدائر في البلاد حاليا بين الفصائل الشعبية ينطلق على خلفية الاختلاف حول المطلب السياسي: فهل هو تغيير النظام (والنظام هو الدستور هنا، فاذا وضع الدستور الذي يمثل اتفاقا مبرما بين العائلة الحاكمة وشعب البحرين، اصبح هناك نظام سياسي مقبول، والا بقي النظام مرفوضا)، ام القبول به وحصر الدور

**التتمة صفحة ( 8)**

* صرح وزير الداخلية البحريني، الشيخ راشد بن عبدالله الخليفة، بأن قيام عدد من المواطنين بالمشاركة بحضور اجتماعات أو مؤتمرات أو ندوات في الخارج أو الالتقاء بممثلي دول أجنبية أو منظمات أو هيئات أجنبية بغرض بحث الأوضاع والشؤون الداخلية للبحرين هو مخالف لقانون العقوبات، الذي يعاقب بالسجن من يخالفه. جاء ذلك التصريح بعد مشاركة عدد من النشطاء في فعاليات خارج البحرين وتناولوا مواضيع تتعلق بالوضع الحقوقي للبحرينيين، وفي مقدمتها التمييز الطائفي والتجنيس السياسي، وتحديداً الفعالية التي عقدت في منتصف الشهر الماضي في الكونجرس الأمريكي والتي تناولت موضوع أثر المشروع السياسي على الحريات الدينية في البحرين.

* أجّلت المحكمة الجنائية الكبرى برئاسة القاضي محمد بن علي آل خليفة محاكمة "معتقلي كرزكان" المتهمين في القضيتين الملفقتين"حرق المزرعة ، وقتل شرطي " حتى الأول من شهر ديسمبر المقبل . وقد شهدت الجلسة الخامسة أجواء متوترة حيث تم نقل اثنين من أهالي المعتقلين إلى المستشفى بعد أن سقطا مغشياً عليهما. وفي بداية الجلسة أمر القاضي بإخراج المعتقلين إلى خارج القاعة. وأعلنت هيئة الدفاع إنسحابها من القاعة أيضاً بسبب عدم توفير الضمانات للمعتقلين، حيث أن آثار التعب والإرهاق والتعذيب الجسدي والنفسي بَدَت واضحة على المعتقلين، وخصوصاً انهم مضربون عن الطعام لفترة تجاوزت الشهر بسبب التجاوزات غير القانونية التي لازالت تُمارَس بحقهم والتضييق والاعتداء عليهم و حرمانهم من جميع الحقوق داخل السجن. هذا وقد طوّقت قوات مكافحة الشغب مبنى وزارة العدل، وتم منع الأهالي من دخول المحكمة قبل بدء الجلسة

* أعلنت هيئة الدفاع عن معتقلي قضية حرق المزرعة وحرق الجيب لمعتقلي كرزكان ، عن إمتناعها من حضور جلسات المحاكمة حتى يتم تحقيق أو الرد على المطالب التي تقدمت بها هيئة الدفاع. ولم تكترث المحكمة بالرد الكتابي عليها، فقد سبق ان طلبت هيئة الدفاع نقل جميع المعتقلين من معتقل التحقيقات الجنائية بسبب استمرار التعذيب وسوء المعاملة لهم هناك، وكذلك التقرير الطبي والشرعي لوفاة الشرطي بخش، وإستخراج الجثة لمعرفة سبب الوفاة، تزويد هيئة الدفاع بتصور موقع الحادث . المحكمة لم ترد ولم يتم تغيير مكان أعتقال الشباب .

* ذكرت وكالة انباء البحرين ومواقع إسرائيلية وعبرية في إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية أن العاهل البحريني اجتمع في نيويورك مع ما يقارب من 50 يهوديا قيل انهم من أصل بحريني هاجروا إلى الولايات المتحدة. وجاء الاجتماع الذي أجراه حمد آل خليفة مع اليهود في نيويورك على هامش منتدى حوار الأديان في الأمم المتحدة الذي دعا إليه العاهل السعودي الشهر الماضي. وقال حاكم البحرين بحسب موقع "جويش تيليغراف ايجنسي" إن "أي مهاجر بصرف النظر عن الدين يقابل بالترحيب في البحرين"، كما أبدى استعداده لعودة جنسيات ممن غادروا البلاد ومنح الجنسيات لأبنائهم الذين ولدوا خارج البحرين.

# حق: استمرار المعاملة غير الإنسانية للمعتقلين وعودة المحاكم السرية للنشطاء
# تعرية المعتقلين والتحرش بهم جنسياً في مكاتب التحقيقات الجنائية

في حوالي الحادي عشرة من صباح يوم الأحد الموافق 23 نوفمبر الحالي وأثناء انتظار الصحافة ومحاميي وأهالي محكومي أحداث ديسمبر الماضي فيما عرف بقضية الجيب، جاءت أوامر قاضي محكمة الاستئناف العليا- عبدالله يعقوب- بمنع دخول أي من الأهالي أو الصحافة أو أي شخص آخر غير هيئة الدفاع، محولاً تلك الجلسة الى سرية، وهي الحالة العملية الأولى في القضاء منذ الإلغاء الرسمي لقانون ومحاكم أمن الدولة في العام 2000م. وقد استمرت الجلسة لمدة ربع ساعة تقريباً عرض فيها المحامون فيلماً قصيراً للناشط ناجي فتيل بعد خروجه من النيابة العامة وهو يلبس الملابس الداخلية وكان ذلك في فصل الشتاء حين كانت درجة الحرارة حينها لا تتجاوز الدرجات العشر، ليثبتوا تعرض أولئك النشطاء للمعاملة غير الإنسانية والتعذيب لإستلال الإعترافات منهم. وقد قرر قاضي الجلسة بتأجيلها ليوم 28 من ديسمبر للنطق بالحكم.

وكانت محكمة الجنايات الكبرى قد حكمت في 13 يوليو الماضي على النشطاء المعروفين محمد السنكيس (رئيس لجنة مناهضة الأسعار)، ناجي فتيل (عضو جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان)، ميثم الشيخ (عضو لجنة العاطلين) وعيسى السرح (عضو جمعية العمل الإسلامي) بالسجن، كما حكمت على أحد مؤسسي لجنة العاطلين والعضو الفاعل فيها الناشط حسن عبدالنبي بالسجن لمدة سبع سنوات وغرامة تصل الى حوالي 10 آلالاف دينار بحريني. وكان النشطاء الخمسة هم من تبقى في السجن بعد اعتقالات أحداث ديسمبر التي طالت حوالي 50 شاباً تم اعتقالهم من بيوتهم وعبر مداهمات ليلية وأثناء الفجر، تعرضت فيها بيوتهم للتخريب من قبل قوات أمن مسلحة عسكرية وأخرى مدنية ملثمة. وقد تم توجيه تهم التجمهير غير المرخص، والإعتداء على رجال الأمن وحرق سيارة الشرطة وسرقة سلاح ومشط خاص به موجودان في السيارة، لـ 15 منهم نشطاء حقوق إنسان معروفون، تعرضوا للتعذيب الشديد والمعاملة الحاطة من الكرامة شملت التعرية والتحرش والإعتداء الجنسي.

وعلى جانب متصل، تعقد الجلسة القادمة لمحاكمة معتقلي أحداث كرزكان في يوم 1 ديسمبر 2008م بشكل سري أيضاً بعد أن قرر قاضي محكمة الجنايات الكبرى القاضي محمد الخليفة في الجلسة السابقة بمنع الأهالي والصحافة من حضور الجلسات المستقبلية، في تدشين لمرحلة جديدة تعيد التذكير بمحاكم أمن الدولة السرية، وهو أمر يخل بضمانات العدالة ومخالفة صريحة للأعراف الدولية ومنها الفقرة الأولى من المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي انضمت له البحرين في سبتمبر 2006م. وتشير الفقرة المذكورة الى ان:"الناس جميعا سواء أمام القضاء. ومن حق كل فرد، لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون. ويجوز منع الصحافة والجمهور من حضور المحاكمة كلها أو بعضها لدواعي الآداب العامة أو النظام العام أو الأمن القومي في مجتمع ديمقراطي، أو لمقتضيات حرمة الحياة الخاصة لأطراف الدعوى، أو في أدنى الحدود التي تراها المحكمة ضرورية حين يكون من شأن العلنية في بعض الظروف الاستثنائية أن تخل بمصلحة العدالة، إلا أن أي حكم في قضية جزائية أو دعوى مدنية يجب أن يصدر بصورة علنية، إلا إذا كان الأمر يتصل بأحداث تقتضي مصلحتهم خلاف ذلك أو كانت الدعوى تتناول خلافات بين زوجين أو تتعلق بالوصاية على أطفال".

وحيث أن مستندات إستثناء العلنية غير منطبق على معتقلي أحداث ديسمبر الذين تم الحكم عليهم في محاكمات علنية، كما كانت جلسات محاكمات معتقلي أحداث كرزكان مفتوحة للصحافة والجمهور حتى الجلسة الماضية، فلا يمكن فهم استخدام القضاة لصلاحياتهم لتحويل المحاكمات من علنية الى سرية، إلا ضيقاً في صدر الجهاز القضائي لما يرده المعتقلون والسجناء من سوء معاملة وتدني في الخدمات في السجون والمعتقلات وهو أمر لا يراد له أن يتصدر صفحات الجرائد على محدودية المساحة الممنوحة لنقل هذه المعلومات.

من جانب آخر، فقد أكدت التقارير على استمرار تعرض معتقلي أحداث كرزكان للمعاملة غير الإنسانية والتي تشمل استعمال القوة لتعريتهم والتحرش الجنسي بهم. ففي نفس يوم الأحد الموافق 23 نوفمبر، نقل المعتقل ح. ف. الى المستشفى العسكري لفحص عينه التي تأثرت بسبب تعرضه للضرب والتعذيب أثناء الاعتقال والتحقيق في مكاتب التحقيقات الجنائية. وعند عودته للتحقيقات، تم تعريته باستعمال القوة، وتعرضه للضرب والتحرش الجنسي بسبب ممانعته لخلع جميع ملابسه. أما عن المعتقل ح. ع. فقد تعرض لهبوط حاد في ضغط الدم وتم نقله للمستشفى العسكري دون علم أهله، حيث بقى تحت المعالجة أكثر من ثلاث ساعات قبل إعادته لمركز التعذيب.

وتعبر حركة حق عن قلقها البالغ لتحويل محاكمات النشطاء ومعتقلي الأحداث السابقة الى سرية، وذلك في منحي يخل بضمان العدالة والإنصاف، واضعافاً للدور الذي تلعبه العلنية وحضور الصحافة كسلطة رابعة في كشف التجاوزات المتواترة والمعروفة عن الأجهزة الامنية القضائية وفي مقدمتها التحقيقات الجنائية والنيابة العامة. كما تؤكد حركة حق استمرار المعاملة القاسية وغير الإنسانية لمعتقلي أحداث كرزكان حيث أنهم لا زالوا في مركز التعذيب في التحقيقات الجنائية على خلاف ما أمر به قاضي المحكمة في الجلسة السابقة، وهو أمر يشير الى تدني سلطات الجهاز القضائي وعدم احترامه أو استقلاليته. أما عن محكومي أحداث ديسمبر، فتستمر مضايقتهم في الخلوة بأهلهم والحصول على الكتب الدينية والجرائد التي يطلبونها، وهو ما يتنافى مع أبسط حقوقهم الإنسانية.

وتدعو "حق" السلطات للإلتزام بتعهداتها والتزاماتها باحترام حقوق الإنسان ومن ضمنها حقوق المعتقلين الذين لم يدانوا لحد الان وسجناء الرأي الذين تم محاكمتهم. وتكرر "حق" مطلب الإفراج عن جميع المعتقلين دون قيد أو شرط تمهيداً لتخفيف الإحتقان والتوتر الأمني الحاصل بسبب الإحتجاجات على استمرار حبس أولئك النشطاء ومعتقلي أحداث ديسمبر وما يليه.

قوات الأمن تمنع أهالي المعتقلين من دخول قاعة المحكمة وتعتدي عليهم

المحكمة وفيها المعتقلون وقد بدت عليهم آثار التعب والإرهاق وابتسامة الصمود

## التقرير الطبي لمعتقلي كرزكان يثبت ممارسة التعذيب

خلص تقرير اللجنة الطبية المكلف معاينة معتقلي كرزكان في قضيتي حرق مزرعة الشيخ عبدالعزيز بن عطية الله آل خليفة الواقعة في 7 مارس/ آذار الماضي، والتي يمثل فيها 15 متهماً؛ اثنان منهم هاربان، بالإضافة إلى قضية قتل الشرطي ماجد أصغر التي وقعت في 9 أبريل/ نيسان الماضي، والمتهم فيها 19 شخصاً إلى أن معظم المعتقلين توجد بهم آثار ندبات وسحجات وكدمات قديمة نوعاً ما وذلك راجع إما إلى أنها قد تكون ناتجة عن إصابات قديمة أو أنها ناتجة عن التعرض للضرب أثناء الاعتقال وهذا يصعب إثباته نظراً إلى طول الفترة التي مرت منذ حدوث هذه الإصابات والعرض على اللجنة الطبية إلا أنه وجدت آثار سحجات على الرسغين في معظم المعتقلين وهذا راجع إما إلى استخدام الأصفاد في هذه المنطقة أو إلى التعليق في السقف كما يقول معظم المعتقلين.
وبين التقرير أن معظم الإصابات التي حدثت في المعتقلين هي إصابات اختفت آثارها نتيجة طول الفترة التي تم فيها فحص المعتقلين بعد تعرضهم للضرب، كما أن معظم الإصابات التي قد أصيب بها المعتقلون إصابات تمحى آثارها بمرور الوقت ولا توجد إصابات تركت عاهات مستديمة عدا حالة المعتقل الذي تعرض لنقص في حدة السمع والمريض الذي تعرض للاضطرابات الذهنية والنفسية.كما أضاف التقرير أنه لا توجد أية كسور أو إصابات عظمية أو مفصلية مستديمة ماعدا حالة المعتقل محمد مكي علي منصور الذي يشكو من آلام في الركبة اليمنى أثبتت الفحوصات الإشعاعية الصوتية وجود تغيرات فيها نتيجة إصابة بها.كما وجدت في المعتقل السيد أحمد حميد عدنان آثار كدمات وندبات في أسفل الظهر حيث بينت الأشعة النووية للعظام تغيرات في الضلع الرابع والخامس نتيجة إصابة في هذه المنطقة.

وأضاف التقرير انه لا توجد إصابات في العين ماعدا المعتقل حامد إبراهيم عبدالله، إذ إن إصاباته في العين اليسرى راجعة إلى إصابات قديمة وأجريت له عمليات سابقة قبل فترة اعتقاله.وذكر التقرير لا توجد أية إصابات في الأذن ماعدا حالة المعتقل فاضل عباس محمد، إذ وجد نقص في حدة السمع يتراوح بين 30 و 35 ديسبل بحسب نتيجة فحص السمع بجهاز فحص جذع الدماغ بعد ادعائه بالضرب على الأذن اليسرى وهذا مثبت من فحص حدة السمع ومقارنته بمقياس سابق في سنة 1992 بحسب التواريخ المرضية السابقة من واقع ملفه الطبي في مجمع السلمانية الطبي.
ولفت التقرير اللجنة الطبية إلى أنه من الناحية النفسية فإن أحد المعتقلين عمار حسن علي البصري مريض نفسيّاً سابقاً منذ 13 فبراير/ شباط 2007 وأنه يتلقى العلاج منذ فترة قبل الاعتقال ولكن لم يعط له العلاج أثناء فترة اعتقاله بحسب أقواله.وواصل التقرير أن المعتقل صالح علي محمد علي يعاني من اضطرابات ذهنية واكتئاب شديد بسبب اعتقاله وحاليّاً يتلقى العلاج النفسي وحالته تتحسن.

أما المريض علي محمد حبيب عاشور فيعاني من ارتفاع في ضغط الدم قبل فترة اعتقاله والارتفاع الحالي هو بسبب عدم إعطائه حبوب الضغط بحسب أقواله.

## رسالة أهالي معتقلي أحداث كرزكان للمفوض السامي لحقوق الإنسان - جنيف

سعادة الدكتورة / نافانيثم بيلي الموقر
المفوض السامي لحقوق الإنسان- مكتب المفوض السامي لحقو ق الإنسان، جنيف – سويسرا

تحية طيبة وبعد،،

فنود أن ننتهز هذه الفرصة لنبارك لك هذا الموقع الرفيع متمنين أن تكلل مساعيك في النجاح لصيانة وحماية حقوق الإنسان.

واستناداً الى مجال عمل المفوضية والمختص بترويج وحماية ممارسة كل البشر لجميع الحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وكل قوانين ومعاهدات حقوق الإنسان، فنود أن نرفع لمقامكم معاناة أبنائنا- عددهم ثمان وعشرون- معتقلون منذ أكثر من سبعة أشهر، ذاقوا فيها كل صنوف التعذيب والمهانة على يد أجهزة السلطات المحلية في مكتب التحقيقات قبل نقلهم للمعتقل في سجن الحوض الجاف.

لقد تم إتهام أبناءنا، وهم نشطاء معروفون على مستوى العمل الحقوقي والإجتماعي والثقافي في المنطقة التي يقطنون فيها وعلى مستوى وطنهم البحرين، بالضلوع في حرق مزرعة أحد أبناء العائلة الحاكمة، كما اتهموا ظلماً وزوراً بالإعتداء على أحد سيارات الأمن المدنية والتسبب في مقتل أحد أفرادها.
لقد أعتقل جميع أبناءنا من بيوتهم في أوقات الفجر، ودون الإلتزام بالاجراءات القضائية المتعارف عليها، وتعرضوا للتعذيب الجسدي والنفسي لإرغامهم للاعتراف بما لم يقوموا به، وتم صياغة التهم ضدهم من قبل أجهزة أمن الدولة ورفعت القضية للمحاكمة التي بدأت جلساتها في يونيو الماضي. ومنذ ذلك الحين، ويتعرض أبناءنا للحرمان من حقوقهم الطبيعية كموقوفين، والتي تشمل الزيارات والتواصل مع أهاليهم، والمأكل النظيف، وممارسة الرياضة والاستحمام. بل تعدى الأمر أكثر لمضايقتهم في معتقداتهم وتحقيرها والإستهزاء بها.
لقد شكى أبناءنا وضعهم لأكثر من مرة لقاضي المحكمة، وطالبوا بتحسين وضعهم، إلا إن الأمر لم يتحسن، بل إزداد سوءاً. فمنعوا من رؤية أهاليهم لأكثر من شهرين، ومنعوا من الإتصال بهم عبر الهاتف، وتم حرمانهم من المأكل والحقوق الأخرى.
في الثالث من أكتوبر الحالي، بدأ أبناءنا الإضراب عن الطعام، إحتجاجاً على المعاملة السيئة، والتحقير للمعتقدات، والمضايقات في الحقوق الأخرى. أعتبر جهاز الأمن هذا التصرف من أبناءنا تحدياً لهم، مما حدى بأفراده أن ينقلوا أبناءنا لمكتب التحقيقات مرة أخرى بقصد كسر إرادتهم لفك الإضراب، حيث يتم معاملتهم بطريقة غير إنسانية تشمل الآتي:

1) منعهم من التواصل مع أهاليهم بشكل منتظم وخاص.
2) تعريتهم من جميع الملابس قبل وبعد أي زيارة يقوم بها الأهل، والتحرش جنسياً بهم، لكسر إرادتهم وإرغامهم على فك الإضراب.
3) وضعهم في غرف ضيقة وقذرة مع أصحاب سوابق جنائية، ومصابين بأمراض معدية تشمل الكبد الوبائي والأيدز وأمراض جلدية.
4) حرمانهم من الاستحمام، وممارسة صلاتهم الإعتيادية، وذلك بتركهم في أجواء تمنعهم من أدائها.

تجدر الإشارة الى أن الوضع الصحي لأبناءنا قد بدأ في التدهور خصوصاً وإن بعضهم مصاب بأمراض الدم الوراثي والكلى وغيرها بحيث تكرر انهيارهم وأصبحوا ينقلون بشكل جماعي للمستشفى الخاص بوزارة الداخلية لتقويتهم وردهم للمعتقل مرة أخرى

سعادة المفوض السامي،،

إن مخاطبتنا لكم تعبر عن فشلنا في انتهاج جميع وسائل التواصل والتعاطي الإيجابي من قبل السلطات الأمنية البحرينية لتحسين وضع أبناءنا المعتقلين، الأمر الذي قد يؤدي في نهاية المطاف، كما يبدو، من انتهاء حياة أبنائنا الشباب، في ظل استمرار اضرابهم عن الطعام لأكثر من ثلاثة أسابيع، احتجاجاً على سوء المعاملة في المعتقل.

إننا نطالبكم باتخاذ جميع التدابير المتاحة لإنقاذ أبناءنا الشباب من حافة الموت والهلاك الذي يتعرضون لهم مرغمين، بسبب انتهاك حقوقهم كمعتقلي رأي تم تجريمهم وفبركة تلك الجرائم ضدهم، وأيضا اصرارهم على أن يعيشوا كبشر لهم كرامتهم وحقوقهم التي ضمنتها لها جميع المواثيق الدولية والعهود التي وقعت عليها البحرين.
إن حياة أبناءنا في خطر شديد يتطلب أن تمارسوا أقصى درجات التدخل لإنقاذهم من براثن الموت، ولهذا نطالب بأن يتم نقلهم من مركز التعذيب في مكتب التحقيقات الجنائية، والتعامل معهم على أنهم موقوفون لهم حقوق، في مقدمتها أن القضاء لم يقرر إدانتهم بعد، ولهذا يجب التوقف من التعامل معهم على انهم مدانون مسبقاً. كما يشمل ذلك، توفير جميع احتياجاتهم الإنسانية كموقوفين وصيانة حقوقهم، واحترام معتقداتهم.

إن تدخلكم السريع، يا سعادة المفوض، سوف يكون له الأثر في منع تدهور الوضع الحقوقي لأولئك الشباب الذين ينتظرون المحاكمة في اتهامات تم استلال الإعترافات فيه باستعمال جميع صنوف التعذيب والمعاملة اللانسانية.

نشكرلكم سعة صدركم، متمنين أن تكلل جهودكم بالنجاح، وأن تثمر في تحسين وضع أبناءنا الذين يعانون بسبب انتهاك حقوقهم الإنسانية.

**عن أهالي معتقلي أحداث كرزكان- البحرين**
**نسخة الى رئيس مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان**

## هيومن رايتس ووتش :
# وزير الداخلية حذر من يتصل بـ "أجانب" بالعقوبة الجنائية

(نيويورك، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2008) – قالت هيومن رايتس ووتش اليوم إن على الحكومة البحرينية أن تسحب تهديداً صدر عن وزير الداخلية بمقاضاة نشطاء حقوقيين قابلوا مسؤولين حكوميين أجانب أثناء تواجدهم في الخارج.

وفي تصريح صادر عن وكالة الأنباء البحرينية الرسمية في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2008، قام وزير الداخلية، شيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، بتهديد النشطاء البحرينيين بالمقاضاة جراء إجراء مقابلات بالخارج "بغرض بحث الأوضاع والشئون الداخلية لمملكة البحرين بالمخالفة للقانون" مقتبساً نص المادة 134 من قانون العقوبات البحريني.

وقالت سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "تشير البحرين إلى عضويتها في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كعلامة على التزامها بحقوق الإنسان، ثم تهدد الأشخاص الذين يمارسون حقوقهم الإنسانية بالحبس". وتابعت قائلة: "ينبغي على المملكة أن تغير من قوانينها التي تنتهك حقوق الإنسان وأن تكف عن تهديد الأشخاص الذين يمارسون هذه الحقوق".

ولم يُذكر في بيان 5 نوفمبر/تشرين الثاني أي أشخاص أو جماعات تحديداً. إلا أنه صدر إثر مقابلة بين أعضاء من جماعات حقوقية بحرينية مع قوة عمل الكونغرس الأميركي المعنية بالحريات الدينية الدولية، وهذا في 15 أكتوبر/تشرين الأول في واشنطن. وزعم المشاركون – وبعضهم ينتمون إلى جماعات سياسية معارضة – بأن أفراد الأسرة الحاكمة في البحرين من المسلمين السنة يمارسون التمييز بشكل منهجي بحق الأغلبية الشيعية البحرينية.

وينص جزء من المادة 134 من قانون العقوبات البحريني على أن المواطن الذي يحضر بغير ترخيص من الحكومة أي اجتماع في الخارج أو الذي يُقابل مسؤولين من دول أجنبية "بغرض بحث الأوضاع السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية في دولة البحرين أو في غيرها من الدول وكان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية بدولة البحرين أو النيل من هيبتها أو اعتبارها"، فقد يُحكم عليه بالحبس لمدة لا تقل على ثلاثة أشهر، وغرامة، أو كليهما.

وفي التصريح حذر وزير الداخلية المشاركين في مثل هذه الفعاليات من "إذاعة أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة حول الأوضاع الداخلية في المملكة"، وأضاف: "استمرار مخالفة القانون بإتيان مثل هذا السلوك... سوف يؤدي إلى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في مواجهة هذه الوقائع وإحالة المتورطين فيها إلى القضاء".

ويحفظ الدستور البحريني الحق في حرية التعبير. وورد في المادة 23 منه أن "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبنيها القانون". والمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صدقت عليه البحرين في عام 2006 ورد فيها: "لكل إنسان حق في حرية التعبير" وأنه "يشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها".

والبحرين، الحليفة المُقربة من الولايات المتحدة، تستضيف الأسطول الأميركي الخامس، وهو القوة البحرية العاملة في الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي. وفي البحرين كتلة سكانية شيعية غالبة، رغم أن الأسرة الحاكمة من السنة. والأغلبية الشيعية تزعم أنها تتعرض للتمييز المنهجي في الإسكان والعمل الحكومي والحق في تملك وحيازة الأراضي. وترفض الحكومة البحرينية أية مزاعم بالتمييز على أساس ديني.

وسبق أن حاكمت الحكومة البحرينية نشطاء جراء إصدار بيانات سياسية، وهذا بناء على أحكام أخرى من قانون العقوبات. وفي عام 2007، قام ناشطان بتوزيع منشورات يدعوان فيها إلى مقاطعة الانتخابات، فوُجهت إليهما الاتهامات في محكمة جنائية بنشر مواد من شأنها أن "تضر بالصالح العام". وتم الحكم على كليهما بناء على هذه الاتهامات، لكن تم إخلاء سبيلهما فيما بعد.

وقالت سارة ليا ويتسن: "على حكومة البحرين أن تُظهر التزامها بحرية التعبير بإجراء مراجعة للأحكام الفضفاضة الواردة في قوانينها والتي يُمكن استخدامها في تجريم المُعارضين".

# التربية ومشروع تغيير التركيبة العمالية

د.عبدالجليل السنكيس

قد يتصور البعض أن سياسة وزارة التربية والتعليم الممنهج في اقصاء المواطنين الأصلين واستبدالهم بغير المواطنين من دول مختلفة، هو بعيد عن سياسة النظام العامة.

وقد يعتقد البعض بأن المزيد من كشف الحقائق والأرقام قد يعيق أو يوقف النزيف المتواصل من الثروات المادية والبشرية لهذا البلد المغلوب على أمره. والواضح دون أدنى شك، بأن هناك حالة من اللا مبالاة، وعهر سياسي، يرتبط بفكرة صم الأذان عما يقال هنا وهناك ومواصلة العمل في قلب التركيبة السكانية من خلال مشروع الإستيطان الإجرامي الذي يقوده ديوان الشيخ حمد. ويبدو جلياً أيضا أن ما يجري في وزارة التربية – المعروفة بطائفيتها على جميع المستويات- من جلب عمالة "مدرسون ومدرسات" أجانب "غير بحرينين"، ما هو إلا تنفيذاً لمشروع أكبر من توفير فرص توظيف خريجوا تخصصات مختلفة عاطلون وعاطلات عن العمل.

فبعد ان تمكن النظام وضمن "أجنبة ثم بحرنة" عمال القطاع الخاص عبر السيل العارم من العمالة الوافد ة وغير البحرينية، اتجه للقطاع العام وبدأ بتقييده أولاً، وخصخصته ثانياً، وتغيير تركيبته أخيراً.

فمواطن التقييد، شملت تحريم ومعاقبة العمل النقابي وتكوين النقابات في القطاع العام وتشديد العقوبة على من تسول له نفسه الحديث عن انتهاكات حقوق العمل والعمال في القطاع العام. فما حدث لإدارة نقابة البريد (وقصة نقابة بابكو والنقابي العمران)، ومن ثم استهداف الجمعيات المهنية التي تحركت بنفس نقابي يطالب ويسعى لضمان حقوق أصحاب المهنة (التضييق على جمعية التمريض وحلها، والتحقيق "الأمني" مع قياداتها) يعزز التوجه لضرب من تسول له نفسه تحريك الواقع العمالي والمهني للحفاظ وصيانة الحقوق العمالية.

أما خصخصة القطاع العام والذي لازالت آثاره تقصم ظهر المواطن البحريني وتؤرق معاشه، فلا زالت مستمرة. فمن خصخصة قطاع الكهرباء الى قطاع المواصلات العامة، ومن خصخصة قطاع الإتصالات الى قطاع النفط والغاز والحديث عن بيع حقل البحرين- عبر عناوين التطوير- تعدى الأحلام الى واقع جديد.

والحديث عن تغيير التركيبة العمالية، وهو جزء لا يتجزأ من تغيير تركيبة وهوية هذا الوطن، هو حقيقة ما يجري في القطاع التعليمي الذي تقوده

**التتمة صفحة 5**

## التربية ومشروع تغيير التركيبة العمالية

التتمة من صفحة 4

الوزارة الطائفية. ففي نفس الإطار ما يقوم به خليفة بن سلمان من خلال زياراته المكوكية لموطنه الجديد- الشرق الأقصى- من عقد الإتفاقات لجلب العمالة الفليبينية والتايلندية، وغيرها وتوظيفهم في مؤسسات القطاع العام، وتحديداً الصحة. فلقد تمت الإشارة الى عقود جلب أطباء، وفنيين، وممرضات من تلك البلاد، "لسد الحاجة" الموجودة في وزارة الصحة ومستشفياتها، بالرغم من وجود البحرينيين- خريجي كلية العلوم الصحية والجامعات الدولية، الذين هم أحق بهذه الوظائف وأولى من غيرهم.

وهنا نشير الى المجلس الإقتصادي ومشاريع التنمية البشرية التي يطرحها بين الفينة والأخرى ولي العهد، وآخرها مشروع الرؤية الإقتصادية. إن ما يجري على الأرض من إزدياد ونمو وضع العمالة غير البحرينية (والتي سوف تبحرن لاحقاً لتحقيق مشروع الإستيطان الإجرامي)، وتدهور في حالة ووضع العمالة البحرينية وتحريضها وتشجيعها لمغادرة البلاد- الى قطر والإمارات وغيرها- يؤكد بلا شك مشروع تغيير التركيبة العمالية بما يضمن لجم وتحجيم هذه الطبقة والتحكم في ردة فعلها القادمة. فمن المتوقع، وبعد الإنهيار في سوق الأموال العالمية ومحاولة النظام إخفاء الأثار القريبة المباشرة على الوضع الإقتصادي في البحرين، أن تشهد بلد يشتهر بالفساد المالي والإداري مثل البحرين ردة فعل شعبية لتدهور الوضع الإقتصادي ومن ثم الإجتماعي للمواطن البحريني.

ومن المتوقع أن تضيق الدائرة على المواطن بعد زيادة الضرائب "غير المسماة" عليه مثل استقطاع التعطل غير الشرعي وغيره، وتوقف الدعم الحكومي للعديد من السلع الأساسية، وكذلك سحب التدفق عبر مشاريع التهدئة مثل علاوة الغلاء وعلاوة السكن. ومما سوف يسهم في حنق المواطن الفارق الكبير التي سوف يتعاظم ما بين دخله الشهري، وما بين ما يصرفه لكي يعيش، الأمر الذي سوف ينذر بازدياد في قائمة الفقراء والمعوزين المحسوبين على القطاع العامل، ناهيك عن العاطلين. جانب آخر، هو السكن، حيث مع ازدياد نهم الفاسدين الذين يخلقهم ويحميهم النظام، وسرقاتهم للأراضي البرية والبحرية الأمر الذي يزيد من شحة السكن وحق، بل قدرة، المواطن على اقتناء سكن يستر عليه وعلى عياته، كل ذلك سوف يزيد من الغضب الشعبي العارم.

ولن تفيد حينها المسكنات، والمهدءات، ولا التدخلات لتهدئة غضب الشارع وحنقه، إذ إن كل ذلك قد كانت له الفرصة للحيلولة دون تدهور الوضع وفضل البقاء مراقباً. كما إن كل من سيحاول التهدئة لن يكون بمصداقية أو بقادر على تقديم حلول حقيقية وممكنة، فهل هناك متعقل في هذا النظام يمنع الثورة- ثورة الخبز- القادمة؟

إن استخدام العصا الأمنية، والحلول العسكرية، قد أثبتت فشلها الذريع سابقاً في البحرين وغيرها، حيث أنها تسهم في زيادة تعقيد الوضع، وترفع من تكلفة حلحلته، كما إنها لا تمنع، وإن أرهبت، من ازدياد ردات الفعل والتي عادة ما تتصف بعنف رد فعل يقابل عنف السلطة.

ومن هنا تأتي تحركات التربية اللا أبالية، برغم ما قيل ويقال وبرغم الوثائق الدامغة، لتعزز عنوان صامت من عناوين مشروع الإفضاح للشيخ حمد وهو "قولوا ما تشاءون ونفعل ما نريد". فمن سرقات الأراضي، الى المشاريع الكبرى التي تعتمد في أصولها على ثروات المواطن، ولكنها تصب لصالح غيره، و الأستحواذ على الجزر والقطع البحرية، الى تحويل المشاريع الحكومية الى مشاريع خاصة تصب في جيوب معروفة، وما شركة ممتلكات عنا ببعيد.

إن الإستمرار في هذه المسخرة يعزز اطمئنان القائمين على ومن هم وراء هذه المشاريع من ردة الفعل الشعبية التي تردع الكبير قبل الصغير. ولو أن هناك وعي قيادي وجماهيري بأبعاد هذه الخطط والبرامج، وإرادة قيادية وشعبية للتصدي لها منذ أول وهلة، لما غالت وتوغلت، وصار الحديث عادياً ولا يحرك ساكناً. اللهم إني بلغت، اللهم فاشهد.

## الشيخ محمد حبيب المقداد:
# لا أثق بكم ولا بشرعيتكم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
قال رسول الله (ص): من أصبح ولم يهتم بأمور المسلمين فليس بمسلم.

الحديث الشريف عندما نقف عنده لنتأمل فيه نجد بأننا بحاجة إلى أن نتلمس ونتحسس آلام وجراحات ومعاناة بعضنا البعض. لا يجوز للمسلم أن يعيش ضميرا منفردا وحده .. لا يجوز للمسلم أن ينفرد عن أمته ويعيش همومه الشخصية ويتركها تجتر آلامها ومحنتها وإنما يجب على المسلم باعتباره جزء لا يتجزأ من هذه الأمة أن يعيش محنتها آلامها قضيتها آمالها آلامها، أن يكون فرداً منها له ما لها وعليه ما عليها، هكذا نفهم كلام رسول الله (ص)... لا يجوز للمسلم أن يتفرج على هموم ومعاناة أمته، وإنما هو جزء لا يتجزأ من هذه الأمة. وقد تحدث النبي (ص) بحديث آخر عن هذا الرباط المقدس بين الأمة فقال: مثل الأمة في توادها وتراحمها كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى، فالإنسان إذا أصيب في جزء من بدنه نجد البدن كله يتأثر لأن أجزاءه لا تنفصل عن بعضها البعض. فنجد قوة الارتباط والعلقة بين الجزء والكل ... الأمة واحدة، آلامها واحدة، جراحاتها واحدة، قضيتها واحدة.

من هذا المنطلق، أضع بين يديكم إخواني الأعزاء محنة من المحن والآلام التي يشتكي منها بعض من أبناء هذا الوطن وهي محنة إخواننا في منطقة كرزكان الذين يعانون من غياب كوكبة من أبناء منطقتهم وصل عددهم إلى 26، وغيابهم من خلال مسرحية لفقتها الحكومة، والحكومة عودتنا على مثل هذا التلفيق والتدليس والكذب والتخدير، وما أكثر المسرحيات ... وسبحان الله، حبل الكذب قصير يا وزير الداخلية ، كلما تعملون مسرحية (تفشل) ويظهر عدم وجود سيناريو وإخراج ناجح لديكم!

للتذكير رأينا كيف خرجت علينا وزارة الداخلية ببيان في قضية بني جمرة، بأن هنالك مصنع للأسلحة ومعسكر للتدريب في بني جمرة ولم يبق إلا أن تأتي بالسيد حسن نصر الله إلى بني جمرة، وإذا بجريدة الوسط تخرج مشكورة لتفند هذه الادعاءات. فكذب الداخلية وافتراءاتها واضح بالنسبة إلينا. وأنا ذكرت هذا الكلام سابقاً ومن خلال هذا المسجد المبارك أول ما تم الإعلان عن مسرحية كرزكان، قلتا منذ ذلك اليوم، قلت: لا أثق ولا أطمئن لم تقوله أجهزة الداخلية، ويومها قاموا بتزييف كلامي وقالوا بأن الشيخ المقداد يقول بأنه لا يهتم بمقتل المواطن ، وأنا لم أقل ذلك بل قلت لكم يا وزارة الداخلية قلتها بالأمس وأقولها اليوم وأؤكد عليها: لا أثق بكم ولا أطمئن إليكم، ولا شرعية لكم. وبالنسبة للمسرحية، للأسف فإن البعض تسرع وأدان العملية وشجب، بينما يدعونا القرآن إلى التريث، خصوصا إذا صدر الخبر من جهة غير موثوقة كوزارة الداخلية. لقد قمت بزيارة أهالي معتقلي كرزكان وبين يدي بيانهم وقد أخبروني عن حال أبنائهم. ينبغي أن يتحسس الجميع بحال إخواننا المؤمنين في سجون الظالمين.
أخبرني والد أحد المعتقلين ودموعه تجري على خديه، وربما كثير منكم قد دخل السجن بسبب هذه الحكومة الجائرة، وهذه تعتبر صفحة من صفحات الإشراق والفخر أن يدخل الإنسان إلى السجن وهو في حالة دفاع عن حقوقه ومبادئه المقدسة .. يقول والد المعتقل وقد آلمني ما قاله، بأنه قد طلب من ابني أن ينزع ملابسه لكنه أبى أن يتجرد من ملابسه الداخلية فدخل عليه اثنان من الشرطة ونزعوا عنه ملابسه الداخلية عنوة. يا داخلية البحرين، يا وزير الداخلية، يا جهاز الأمن الوطني، يا حكومة البحرين، يا رئيس الوزراء ويا ملك البحرين، هل من المروءة أو من الأخلاق أو من الشيم أو من صفات العروبة أن يجرد المعتقل من ثيابه الداخلية؟ سمير القنطار سجن لثلاثين سنة، وشرطت عليه إسرائيل أن يلبس لباساً هي تختاره لكي تفرج عنه لكنه رفض وقال لا أخرج إلا باللباس الذي اختاره أنا وكسر إرادة إسرائيل.. ومع ذلك لم تجرده من ثيابه ولم ترغمه على اللباس التي تريده هي، بينما حكومة البحرين هكذا هو تعاملها مع السجناء. وربما يقول قائل يا شيخ بأن ما قلته هو مجرد أقوال سمعتها.

إذا كانت هذه دعواي أنا أطالب بأن يقدم السجناء إلى محكمة نزيهة وقضاء مستقل، وليس القضاء الموجود لأنه ليس نزيها ولا مستقلا. ولو كان يسمع لهذا الشعب ورأيه وتفعل الديمقراطية ويؤخذ بمبدأ الحرية لقدم أبناؤنا إلى قضاء عادل، ونحن نطالب بأن يأخذوا جزاءهم إن كانوا ظالمين ونطالب بإطلاق سراحهم ومحاكمة أعدائهم وخصومهم ومن سجنهم ومن ارتكب بحقهم جرماً إن كانوا أبرياء.أما هذه المعادلة الموجودة بين أيدينا فهي معادلة ظلم واضطهاد وجور وحيف، وما عملية الاعتقال

التتمة صفحة 6

# أساطير حول السكان الأصليين

حتى يستقيم أي نظام حكم فهو يحتاج إلى حزمة من الأساطير التي يستطيع من خلالها تقوية و تثبيت أركان حكمه داخل المجتمع على شرط أن تكون تلك الأساطير قادرة أيضا على حجب و محو التاريخ السابق أو المتزامن مع السيطرة على الحكم. فإعتلاء حزب سياسي على السلطة بانقلاب عسكري مثلا سنرى أنه يطعن نفسه بالوطنية و يوصم أسلافه بالفساد و العمالة. و كذلك الحال في المجتمعات القبلية حيث استيلاء قبيلة على نظام الحكم يجب أن يكون مدعوما بقداسة الأجداد وروحهم البطولية و الحق الشرعي في الحكم.

تسمتر الأساطير في تقديم نفسها حتى بعد السيطرة و تثبت الحكم و عادة ما تكون الأساطير المعلنة محتوية على مفاهيم العدل و الإصلاح و الالتحام مع المجتمع بالأضافة إلى الزعم بامتلاك القدرة على تفتيت الخصوم و الأعداء. المجتمع و الناس بدورهم يعرفون حقيقة تلك الأساطير و مدى حجم الصدق التي تحتويه و إلى اي جهة يتجه، إلا أن مفعول الأساطير مع كل ذلك الرفض لها يأخذ مساره في شكل قرارات و استراتيجيات حكم و في شكل مؤسسات مدنية أو أهلية. الخشية التي يبديها علماء الاجتماع من هذه الأساطير هي إمكانية تحولها بمرور الزمن إلى حقائق سياسية، بمعنى أنها تتحول إلى تصنيفات سياسية تفرز على اساسها قوى المجتمع و يمكن إدخالها بعد ذلك في مجال الافتتان و الاقتتال الداخلي.

البحرين ومنذ عدة قرون كانت معروفة بأنسابها و سكانها لا من حيث منشأهم العرقي و كونهم ذوي اصول عربية تمتد إلى قبائل قيس وربيعة، بل حتى من حيث انتماءهم المذهبي و السياسي و طريقة معيشتهم و أسلوب حياتهم. وهذا ما وفر للقوى السياسية الوطنية مصدر قوة أمام نظام الحكم الذي يقر صراحة باغترابه عن هذه الأرض أنه استوطن البلاد منذ قرابة القرنيين و نصف عبر الاستيلاء على الأرض و الحكم. أيا كانت نتائج هذا العمل فقد بقيت هذه النقطة حاضرة و عجز نظام الحكم عن تفادي تبعاتها سواء كانت وصف عملية الاستيلاء بالاحتلال أو الوقوف على عملية الاستيلاء فقط من دون تحقيق الاندماج مع المجتمع كما في حالات دول مجاورة.

السكان الأصليين الذين نتكلم عنهم ليسوا شيعة فقط، حيث كانت الجزيرة مسكن للعديد من علماء أهل السنة إلا أن نسبتهم قليلة جدا و ربما حدث خلط في موضع سكناهم بين البحرين ( أوال) و الإحساء التي كانت تحسب على البحرين قديما.

البعض الذي حاول أن يفتت هذه الفكرة عمد إلى تعويم المسألة و اختزال التاريخ الطويل في قرابة المأتين سنة. و يذهب هذا البعض إلى مساواة السكان الأصليين بالسكان الوافدين تارة و يخلط بين الشيعة الوافدين و الشيعة الأصليين من أجل تمرير مشروع التجنيس السياسي و محاصرة الهويات المذهبية و السياسية التي لا تتفق مع هوية نظام الحكم. و يقيم حجة هذا الخلط المقصود على أفتراض وجود بعض التطرف عند بعض السكان الأصليين الذين يربطون بين اصولهم الأصيلة و بين الشراكة في الحكم السياسي.

لقد احتاج نظام الحكم إلى سنوات طويلة و إلى تسخير أقلام مؤرخين مقربين لديه( بعضهم شيعة مثل محمد علي التاجر) من أجل تثبيت بعض الاساطير مثل دعوة أهل بلاد القديم قبيلة آل خليفة و مكاتبتهم للسيطرة على البحرين، أو أسطورة تحرير البلاد من السيطرة الفارسية و إقامة أول حكم عربي فيها. من هنا تأتي خطورة هذا البعض الذي يحاول أن يثبت اسطورة جديدة تقوم على نفي مقولة السكان الأصليين و مساواة الجميع على أساس كونهم وافدين إلى هذه الجزيرة.

استراتيجية من هذا النوع لا يمكنها أن تصدم أمام الفرز التاريخي لكنها تستطيع النفوذ إلى مجاميع أخرى من خلال تلبيسها بثوب مقزز هو ثوب الطائفية فتأتي العبارة الأصلية لهذه الأسطورة الجديدة كالآتي "من يدعي ان هناك سكان أصليين فهو يقول أن الشيعة أولى بالحكم و أن السنة لا مكان لهم في هذه البلاد" ومع الأسف الشديد أن البعض تنطلي عليه مثل هذه الحيلة و يذهب بعيدا جدا عندما ينفي مقولة أن هناك سكانا أصليين قبل استيلاء نظام الحكم على هذه الجزيرة. أو يصدق فكرة سخيفة مثل أن الشيعة لا يريدون أهل السنة في البلاد.

الأسف الثاني هو أن يتم التعامل مع الاكثرية العددية على اساس أنهم اقلية تجبرهم السياسات و القرارات و المؤسسات الرسمية على تبني خطاب الأقليات و بدلا من المطالبة بالشراكة السياسية و حقوق المواطنة تتجه الأنظار إلى حقوق حفظ الهوية العرقية و المذهبية و كأن الشيعة في هذه البلاد قبائل الهنود الحمر في أمريكان أو قبائل السكان الأصليين في استراليا أو أصحاب الأرض المحتلة في فلسطين.

إن هناك استحقاقات أساسية و مهمة للسكان الأصليين تتعلق بوجوب حفظ الحقائق التاريخية و عدم تحريفها، و استحقاقات تتعلق بهوية هؤلاء السكان الأصليين و حرية ممارسة هويتهم المذهبية و الدينية، في المقابل فإن هناك استحقاقات أكبر تتعلق بالحق في الشراكة السياسية و اكتساب المواطنة و الحد من سياسة التشطير العمودي ( التقسيم على اساس الطائفة أو العرق أو القبيلة..)المفارقة التي يجب الاشارة إليها أن قوى المعارضة رغم أنها تنتهج الطريق الأخير كخيار استراتيجي إلا إنها لا تزال عاجزة عن اقناع الأطراف القريبة من منابع الأساطير المؤسسة رسميا. لذا فهي مدعوة إلى مضاعفة جهدها ليس في تثبيت استحقاقات السكان الأصليين فقط و إنما بتبديد مقولة نفي السكان الأصليين و تعريتها من ثوبها الطائفي.

**بقلم :عباس المرشد**

## كلمة المقداد: تتمة من صفحة 5

هذه إلا من أجل كسر إرادة هذا الشعب وعزيمته وثنيه عن السير في طريقه للمطالبة باستحقاقاته؛ لأن هؤلاء الذين تم اعتقالهم هم نشطاء تم انتقاؤهم سلفاً ثم جاؤوا بالتدليس (المسرحية) ولفقوها بإخواننا المؤمنين.

ما هو الواجب علينا نحن إزاء هذه العملية بحق إخواننا المعتقلين الذين أكملوا 42 يوماً وهم مضربون عن الطعام؟ 42 يوماً وحالتهم مأساوية. المحامون الذين حضروا جلسة المحاكمة ما استطاعوا أن يواصلوا فيها بسبب الحالة المأساوية للمعتقلين. الواجب علينا، إخواني:

أولاً: أن نتعاطف قلباً ومشاعراً وروحاً ودعاءً مع إخوتنا المظلومين المسجونين.

ثانياً: قلتها سلفاً وأقولها لاحقاً، لو أن كافة المناطق وقفت .. فاليوم أهالي كرزكان لديهم 26 ضحية من ضحايا هذا البلد في سجون الظالمين، فماذا تتصورون لو أن كل مناطق البحرين وقفت واستنكرت ونزلت ميدانيا إلى الأرض تطالب بإطلاق سراح السجناء وإلا فليفتحوا أبواب السجن وليأخذونا معهم. أنت وجودك ممتد في هذا البلد، وأنت تقف محقاً ولا تقف باطلاً، وأنت تنادي بالخير لا بالشر، وإنما تريد إحقاق الحق .. ينبغي كقناعة من هذا الشعب بأن يتحمل مسئوليته كما وقف بالأمس مع الأستاذ الشجاع في موقفه الشجاع ( الأستاذ حسن مشيمع ) وثنا مخطط الحكومة واستطاع أن يسترجع الأستاذ، كما وقف بالأمس فإننا بحاجة إلى وقفة جديدة حتى نستنقذ أسرانا. والحكومة لا تعرف إلا لغة واحدة؛ فتنتظر أن يأتي ديسمبر لتخرجهم بمكرمة، أو تنتظر أن يأتي أحد المتسلقين بأهالي المعتقلين ليقدموا استعطافاً واسترحاماً مذلاً ومهيناً.

معروف عن شعب البحرين أنه شعب كريم ولا تنحني له قامة إلا لخالقه، ( فلا يقبل أن ) يغلق ملف السجناء إلا برفعة رأس وبشموخ وإباء، وإلا بضغط مستمر من أجل إطلاق سراح السجناء. إخواني، علينا أن نتعاضد وأن نتلاحم ونتعاون، وآخر كلمتي .. هي هذا الشعار: معكم معكم يا سجناء.والصلاة والسلام على محمد وآل بيته الطيبين الطاهرين.

## رموز وشخصيات وطنية تتضامن مع الأستاذ عبدالوهاب حسين بعد فصله

لقد كان مجلس الأستاذ عبد الوهاب حسين مقصدا للمتضامنين معه في قضية فصله من العمل بشكل تعسفي، ويأتي ضمن سياق استهداف التنظام للنشطاء الحقوقيين والسياسيين، فقد زاره مساء هذا اليوم الكثير من الشخصيات السياسية والحقوقية ، وعلى رأسهم الأمين العام لحركة حق الأستاذ حسن مشيمع ونائبه الشيخ عيسى الجودر وعدد من أعضاء أمانة الحركة، كما وزاره الأمين العام لجمعية العمل الوطني الديمقراطي وعد الأستاذ إبراهيم شريف السيد وعدد من أعضاء المكتب السياسي لجمعية وعد من بينهم الأستاذ عبد الله جناحي ورضي الموسوي وبدر الشيخ وآخرون.وقد عبر الحضور عن تضامنهم واستنكارهم تصرفات السلطة و التي تقوم على استهداف المعارضين والنشطاء في أرزاقهم أو تشويه سمعتهم، وعبر الحضور بأن ذلك يعكس الهستيرية والتصرفات الغير موزونة للسلطة ويأتي في ذات سياق تصريحات وتهديدات وزير الداخلية الأخيرة والتي تعكس عنجهية وتردي .

وقد عبر الأستاذ إبراهيم شريف عن كامل استعداد جمعية وعد لتقديم الدعم والمساندة للأستاذ عبد الوهاب حسين وقال مضمونا أن عبد الوهاب حسين هو ركن مهم في المعارضة وأن المعارضة جسد واحد ما أن يصاب فيه عضو بسوء حتى تتداعى لهو سائر الأعضاء بالسهر والحمى فما بالك بعضو كما الأستاذ عبد الوهاب حسين من حيث المكانة والتاريخ.كما عبر أيضا الشيخ عيسى الجودر والأستاذ حسن مشيمع عن كامل تضامنهما مع الأستاذ.كما زاره الأستاذ ميرزا القطري عضو أمانة جمعية الوفاق الوطني الإسلامية وعبر عن تضامن الوفاق الكامل مع الأستاذ.هذا وقد زار الأستاذ كذلك رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان الأستاذ نبيل رجب وعضو المركز الناشط الحقوقي الأستاذ عباس العمران وأبدى المركز كامل تضامنه واستعداده لتبني القضية وطرحها ضمن قضايا استهداف النشطاء والسياسيين في المحافل الدولية وفي الداخل. تأتي هذه الزيارات التضامنية مع الأستاذ عبد الوهاب حسين على خلفية قيام النظام بفصله من العمل بتاريخ 26 نوفمبر 2008م.

# تدويل القضية لحماية أهل البحرين وإفشال مشروع التوطين والاحتلال

بعد ان لاحت بوادر نجاح المعارضة البحرين بتدويل قضية شعبهم، تحركت العائلة الخليفية بكل ما لديها من وسائل في محاولة يائسة لاحتواء الوضع. وجاءت جلسة الاستماع بالكونجرس الامريكي لتضيف بعدا جديدا للقضية، اذ عبرت عن خرق كبير في جدار الصمت الذي فرضه الحكم على ممارساته الاستئصالية والديكتاتورية.

وشعرت العائلة الخليفية بغصة كبيرة، فهي لا تستطيع ان تستهدف الحكومات الصديقة التي توفر لها الدعم الامني والسياسي والعسكري ضد اهل البحرين، ولا تستطيع في الوقت نفسه، تجاهل عنفون المعارضة وتصاعد فعالياتها ونجاحاتها المتعددة، برغم العراقيل والصعوبات والالغام أمامها. ومرة أخرى حركت ابواقها الاعلامية ضد اعضاء الكونجرس الذين وافقوا على الاستماع لشكاوى البحرانيين المظلومين، وكرروا عبارات مشابهة لما قيل حول اي انسان حر يتعاطف مع ظلامة هذا الشعب. ولكن هذه الأبواق تحدثت لنفسها فقط ولم تستطع التأثير على أحد، لانها، ببساطة، لجأت للسب والشتم وتوجيه الاتهامات جزافا ضد النشطاء والاحرار من ابناء البحرين. وتضاعفت غصة رموز العائلة الخليفية عندما أدركوا ان تعيين السفيرة اليهودية في واشنطن ليس فيه طائل، وانها أضعف من ان تتصدى للأحرار، برغم الميزانية الضخمة التي رصدت لها لتسهيل مهماتها في التضليل والتشويش. نعم استطاعت تحريك شركة او شركتين من المرتزقة في محاولة يائسة لوقف جلسة الاستماع بمبنى الكونجرس التي عقدت في 15 اكتوبر، ولكن بدون جدوى. ولم ينجم عن محاولات السفيرة وقف الجلسة اية نتيجة، فحضرت، ومعها طاقم عمل كبير، ومرتزقة عديدون، ولكن كان نصيبهم الفشل الذريع. وقبل ذلك كانت ابواق العائلة الخليفية قد شنت عدوانا اعلاميا واسعا ضد النشطاء البحرانيين في بريطانيا، ومن يتعاطف معهم خصوصا اللورد ايفبوري، وباءت تلك المحاولات بالفشل ايضا. وبلغ شعور الحكم الخليفي بالرعب الى حد ارسال وفد من الشرطة والمعذبين الى العاصمة البريطانية لتهديد المعارضين البحرانيين واقناع الجانب البريطاني بخطر هذه الثلة القليلة من المظلومين. ولكن تلك الجهود لم تحظ بأي نصيب من النجاح. فالنشطاء موجودون في كل مكان، وعواصم العالم مفتوحة امام من يسعى لنقل نشاطه السلمي الى خارج الحدود، ولن يفلح النظام الخليفي العنصري ان يقضي على الاصوات الحرة التي تستجمع قواها حتى تتوفر الظروف للاجهاز على النظام الديكتاتوري التوارثي بعد ان اثبت فشله الذريع في القضاء على حركة الشعب المطالب بالحرية والديمقراطية وحكم القانون.

لقد دخل عمل المعارضة البحرانية مرحلة اكثر تطورا، بتوسيع دائرة تحركاتها وتعدد انشطتها. ويكفي الاشارة الى التعاطف الدولي الذي عبرت عنه عشرات البيانات الصادرة عن المنظمات الحقوقية الدولية الداعمة للنشطاء البحرانيين، وتعدد المنابر التي يتحدث من خلالها ابناء البحرين ضد الاحتلال الخليفي المقيت. وتدرك العائلة الخليفية ان تحييد بضعة نفر من المواطنين ليس كافيا للقضاء على روح المقاومة المستقرة في نفوس الشعب المظلوم، التي توارثتها اجياله وطورتها ووفرت لها ابعادا دولية مهمة. كما تدرك ان اساليب التضليل التي تمارسها والهجوم الاعلامي الشرس ضد من يؤوي المناضلين ويحميهم من بطش اجهزة البطش وفرق الموت الخليفية، لم يعد لها جدوى، بعد ان تعمقت روح المفاصلة بينها وبين أبناء البحرين.

كانت هناك عاصفة مزعجة لتمرير مشروع الشيخ حمد التخريبي عبر البوابة الانتخابية الصورية، ولكن لم يعد لتلك التجربة الفاشلة اي اثر على مسيرة النضال الوطنية التي تتوسع بشكل مضطرد، وتضم المزيد من الاحرار والمناضلين بشكل متواصل. فالفعاليات الشعبية لم تتوقف، بل تزداد قوة وحماسا، خصوصا مع الكشف عن المزيد من الجرائم الخليفية. ومن تلك الجرائم احتلال العائلة الخليفية على اكثر من مليون ونصف متر مربع من الاراضي الساحلية بمنطقة 'البحيري'. وما ان اعلن عن تلك السرقة حتى بادر ديوان الشيخ حمد للاعلان عن 'التنازل' عن ثلث تلك المساحة لمشاريع اسكانية. وسعت الابواق المتملقة لتقديم الشكر لهذه 'المبادرة' متناسية ان ثلثي الارضي المذكورة ما تزال تحت الا حتلال الخليفي غير المشروع. فاذا سرق اللص ثلاثة دنانير واعاد دينارا بعد انكشاف امره، فانه لا يستحق الشكر، بل المطالبة باعادة الباقي بدون شكر او تقدير. هذه القضايا وامثالها اصبحت وقودا لتحريك مشاعر المواطنين ضد العائلة الخليفية التي تحكم الناس بالنار والحديد. وما جرى مؤخرا في منطقة كريمي بالمحرق من استفزاز للمواطنين جريمة أخرى ترتكبها فرق الموت لفرض واقع مرفوض من قبل غالبية اهل البحرين. انها خطوة اخرى على طريق التشطير الطائفي والمذهبي الذي اصبح سياسة ثابتة في 'المشروع الاصلاحي' للشيخ حمد، الذي ما يزال البعض يقدسه ويطبل له، والذي اصبح مرفوضا جملة وتفصيلا من قبل المواطنين، بعد ا ن ادركوا انه أسوأ مشروع فرض على البلاد منذ بداية الا حتلال الخليفي.

هذه التطورات السلبية الخطيرة تهدف لعدد من الامور من بينها فرض واقع جديد على البلاد يوفر للعائلة الخليفية شرعية شعبية، ويؤدي الى كسر عنفون المناضلين من المواطنين بتخويفهم تارة، ومحارتبهم في ارزاقهم تارة اخرى، واضعاف نفسياتهم بعدم امكان احداث اي تغيير سياسي ثالثة. ولكن هل استطاع الشيخ حمد وجلاوزته تحقيق شيء من ذلك؟ هذا ما تسعى ابواقه الاعلامية لترويجه، بينما الواقع يؤكد ان الامر ليس كذلك ابدا. ويكفي للتدليل على خواء النظام حالة الرعب التي انتابت رموزه نتيجة بعض الفعاليات التي تقام في الخارج على ايدي نفر محدودين. وما الحملة الاعلامية الرهيبة التي شنها الاعلام الخليفي الهش ضد الابطال البحرانيين الثلاثة الذين أدلوا بشهاداتهم ضد سياسات الاستئصال المذهبية الخليفية الا مؤشر لحالة الرعب التي حلت بالرموز الخليفية، بسبب الخوف من اطلاع العالم على جرائمهم الكبيرة ضد اهل البحرين. ووفقا لبعض المعلومات، فقد بدأت العائلة الخليفية في الا ستعداد للتصدي للفعاليات الشعبية المزمع اقامتها بمناسبة عيد الشهداء الذي يصادف 17 ديسمبر.

ومن المتوقع ان يزداد الحماس الشعبي لهذه المناسبة هذا العام بعد ان اضيف شهيد آخر الى قائمة الذين استشهدوا في ذلك اليوم على ايدي فرق الموت الخليفية. ففي ذلك اليوم من العام الماضي استشهد الشاب علي جاسم الذي كان يشارك في فعاليات ذلك اليوم، واضيف اسمه الى اسمي كل من هاني خميس وهاني الوسطي اللذين استشهدا في ذلك اليوم من العام 1994. ومنذ ذلك الوقت اعتبر ذلك اليوم 'عيدا للشهداء'، وفشلت كافة المحاولات الخليفية لتغييره لكي لا يتضارب مع ما يسمى 'عيد الجلوس' وهو اليوم الذي احتل الحاكم السابق منصبه بعد وفاة ابيه في 1961. ولم يعترف شعب البحرين بتلك المناسبة، وأصر على المطالبة باعتبار الخامس عشر من اغسطس عيدا وطنيا لانه اليوم الذي اكتمل فيه انسحاب القوات البريطانية من البلاد في 1971. عيد الشهداء هذا العام سيكون يوما مشهودا بعون الله، خصوصا بعد ان انتهى ما لدى الشيخ حمد وعصابته من مشاريع سياسية، وكشفوا وجوههم القبيحة امام اهل البحرين كدعاة للفرقة المذهبية والتمييز على اسس طائفية، بالاضافة الى الكشف عن المزيد من جرائم السرقة والسلب والنهب.

ويكفي الاشارة الى ان أهل البحرين لم يستفيدوا من تضاعف المدخولات النفطية بسبب تصاعد اسعار النفط، بل نهبت تلك العائدات من قبل العائلة الخليفية، لاستعمالها في امرين: اما البذخ المفرط وشراء الممتلكات في البلدان الاخرى مثل جنوب شرق آسيا و فندق 'جروزفنر هاوس' في قلب لندن، او لشراء المواقف والذمم والاقلام، او لاستئجار الشركات الاجنبية والمرتزقة للاستعانة بهم ضد اهل البحرين. هذه الهموم تكفي لتحريك المواطنين والاحرار للتصدي للعدوان الخليفي الغاشم في كل موقع، داخل البلاد وخارجها، ولا شك ان عيد الشهداء هو الأنسب، خصوصا انه يمثل لهم يوم العزة والكرامة، يوم اذلال الظالمين وكسر انوف الطغاة. والامل ان يكون عيد الشهداء هذا العام يوما مشهودا، لكي تصل الرسالة واضحة الى العالم بان اهل البحرين لن يناموا على ضيم، وان حكم الطغيان لا يدوم، وان فرعون وجنوده مصيرهم الزوال والهلاك، وما ذلك على الله بعزيز.

## افشال مشروع التوطين والاحتلال - البقية من صفحة 1

الشعبي بالرقابة والمحاسبة ضمن النظام الذي فرضته العائلة الحاكمة على البلاد؟ على مدى السنوات الماضي تواصل الشد والجذب بين الطرفين: الطرف الهادف لتغيير النظام السياسي والطرف المستعد للتعايش ضمن الاطر الذي فرضها على البلاد. انه اختلاف يبدو محدودا ولكنه ليس كذلك. فقد ادى الى انقسام المعارضة الى شطرين: احدهما يعمل من داخل النظام، وبالتالي فاجندته لا تتضمن تغييره، والاخرى تعمل من خارجه وتسعى لاحداث شيء من التغيير فيه. الطرفان ينتميان لخلفية فكرية وسياسية متماثلة، ولكنهما يختلفان اليوم حول نمط الاداء السياسي، وتقف الجماهير حائرة ازاء تلك الاطروحات. الواضح ان النظام السياسي (الذي يتمثل بدستور الشيخ حمد والقوانين التي تؤسس عليه) لم ينجح في القضاء على المعارضة. وبرغم ان البعض وافق على النظام السياسي في جوهره، فان غالبية المواطنين يرفضون ذلك ضمنا، وان كانوا هم ايضا يتعايشون ضمن اطره. اما الفريق الآخر، الذي رفض التعايش ضمن النظام، فرفض تقنين وجوده السياسي او المشاركة في المجالس القائمة على اساس ذلك النظام، فهم يسعون لاحداث التغيير لاعتقادهم ان البلاد لا يمكن ان تستمر على هذا المنوال. ان هناك الآن غضبا عميقا في النفوس خصوصا بسبب تعمق ظاهرة الخلفنة المقيتة. فما يكاد يمضي شهر الا وتتكرس هذه الظاهرة بتعيينات جديدة لمناصب عليا. وآخر هذه التعيينات استبدال وزير الاعلام، بوكمال، باحدى نساء آل خليفة، وهي مي آل خليفة، ليصبح عدد المناصب الوزارية التي يحتلها آل خليفة 17 من اصل 24 منصبا وزاريا وخمسة مناصب عليا بمرتبة وزير.

لم تشهد البحرين في تاريخها القديم او الحديث وضعا كالوضع الذي تعيشه هذه الايام. فهناك صراع مرير بين طرفين: العائلة الخليفية التي تسعى للتعتيم بكل ما لديها من امكانات ووسائل على حقيقة مشاريعها واهمها تغيير التركيبة السكانية وتكريس الخلفنة، بفرض الرموز الخليفية في اغلب وزارات الدولة ومرافقها، والسيطرة الكاملة على سواحل البلاد لابعاد المواطنين الاصليين (سنة وشيعة) عن السواحل، وحصرهم بالمناطق الداخلية، وتغيير هوية العاصمة السكانية لتتناسب مع هوية الحكم الخليفي. وهناك الطرف الذي اختار المقاومة ضد النظام والسعي لتغييره، وكلا الطرفين يخوضان حربا مريرة ضد الآخر بعد ان ادرك كل منهما ان التعايش ضمن التوازن المختل غير ممكن. ومن الضروري الاشارة هنا الى بعض الحقائق. اولها ان العائلة الخليفية لا تكتفي بالكلام ضد قوى المقاومة (سواء بالاتهامات الصريحة او توجيه إعلامها وعملائها للتصدي للنشطاء، او التصدي للدول التي تمنح البحرانيين لجوءا سياسيا، او اثارة النعرات المذهبية لمنع التضامن الاجتماعي ضد الحكم الخليفي)، بل توجه سياساتها لاضعاف الاطراف المقاومة ومحاربتهم في الرزق والعيش، كما فعلت مؤخرا مع الا ستاذ عبد الوهاب حسين الذي أصدرت اوامر باقالته من منصبه كمدرس بوزارة التربية. ومن جهتها يبدو ان عمل المعارضة التي تقاوم الاحتلال الخليفي اصبح منحصرا بالنضال الاعلامي، وبدأ ينحسر تدريجيا عن الجانب العملي. ولذلك أسبابه التي من بينها حرص رموز المعارضة على عدم تأجيج الاوضاع من جهة، والحفاظ على الامن والسلم الاجتماعيين، بالاضافة الى القوانين القمعية الشرسة، وانتشار فرق الموت التي تدار من قصر الشيخ حمد مباشرة، للتصدي للمقاومين وقتلهم او اعتقالهم وتعذيبهم. مع ذلك فمن الضروري ان تدرك المعارضة ان الاكتفاء بالفعاليات الاعلامية لا يكفي لاحداث التغيير، وان من الضروري تفعيل عناصر المقاومة المدنية ومستلزماتها كجانب ضروري لنجاح مشروع التغيير. ان من الخطأ الاعتقاد بان النظام سوف يتغير بأساليب "الفضح" و "التعرية" امام الرأي العام، او توضيح مثالبه ومناطق ضعفه، او انتهاكاته المتواصلة لحقوق الانسان. وشهر ديسمبر حافل بالعطاءات الحركية التي فرضت على العائلة الخليفية في السابق احداث بعض التغيير، وكشفت عوراتها امام العالم. مطلوب توسيع دائرة المقاومة لتغيير النظام السياسي، وذلك باستهداف دستوره وقوانينه القمعية، وممارسة الحق في التعبير والاحتجاج والتظاهر والاعتصام والاضراب، وكافة اساليب المقاومة المدنية السلمية. صحيح ان النظام يسعى لتجريم تلك الممارسات، ويوجه اعلامه الهزيل لادخال الخوف في نفوس المناضلين، ولكن المطلوب تجاهل تلك الاساليب وافشالها عن طريق الصمود والتصدي للمخططات الخليفية الارهابية والتخريبية. ان الدستور والقوانين التي تفرضها العائلة الخليفية لا تستحق الحبر التي تكتب به لانها لا تتوفر على شرعية الدعم الشعبي، وبالتالي فمن الضروري مقاومتها بدون هوادة. ومن الضروري ايضا احياء المناسبات الوطنية بما يليق من اساليب الاحتجاج والتمرد ضد الهيمنة الخليفية التي بلغت أقصى مستوياتها عبر تاريخ البلاد. ويعتبر عيد الشهداء الذي يصادف الـ 17 من ديسمبر واحدا من اهم المناسبات الوطنية التي يجدر بالمعارضة احياؤها نظرا لما تنطوي عليه من قيم نضالية وصمود مطلوب لمواجهة آل خليفة الظالمين. ان التغيير المنشود يتطلب نهضة سياسية ونفسية، ونفضا للغبار، وتحررا من الخوف والرهبة امام هؤلاء الطغاة، خصوصا بعد ان اصبح شعب البحرين الاصلي (شيعة وسنة) مهددا في وجوده وحريته وكرامته. انها مسؤولية انسانية واسلامية نتمنى ان يقوم الجميع بها، لتتحقق الاهداف ويندحر المحتلون والظالمون والمستبدون.

## (القرصان)

**كانْ يا ما كانْ**
**في جزيرة الفردوس**
**أرضُ الخلودِ والجُمانْ**
**كانَ شعبٌ**
**يحيا بعزةٍ وأمانْ**
**يزرعُ نخلاً**
**وعشباً ورمانْ**
**ويحرُثُ أرضهُ**
**يسقيها عرقاً وإيمانْ**
**فتهتزُ وتربُو**
**فتزهرُ ريحانْ**
**كانت أرضاً**
**يصدحُ فيها البُلبُلُ**
**وتسمىْ أرضَ الغُدرانْ**
**كانت روحان يلتقيان**
**مزارعٌ وأغصانْ**
**وبحرٌ وربانْ**
**يُمخر في عُبابها**
**حراً يعانقُ اللؤلؤَ والمرجانْ**
**بلا حدودَ ولا زمانْ**
**يسابقُ النورسْ**
**ويبحثُ عن الحور الحسانْ**
**كانت بحران لا يبغيانْ**
**حتى داهمها قُرصانْ**
**شيطانٌ لقيطٌ**
**أرعنٌ جبانْ**
**مجهولَ الهويةِ والأبوانْ**
**مصحوباً بوحوش وغربان**
**فستصرخت الأرضُ**
**وقالت**
**رحماك**
**ايارب الإنس**
**رحماك**
**ايارب الجان**
**فالتمسخ هذا القرصانْ**
**فالقد مزق كل جنان**
**ولقد عاث بارضي هوان**
**لم يبقي للدين كيان**
**حارب أبناء القرآن**
**ايارب الإنس ويارب الجانْ**
**هاقد عادت الأوثانْ**
**وعاد فرعون وهامان**
**فالتحرقهم يا ديان**
**ولتهلك جند الشيطان**

**بقلم: أبو محمد العرادي**